مقدمة حول تحليل أسواق العمل

- تعرف التنمية بأنها عملية لتوسيع خيارات البشر. وتشتمل أهم وسائل تحقيق مثل هذه التنمية على ما يلي:
  - التركيبة المؤسسية
  - التسهيلات الاقتصادية
  - الفرص الاجتماعية
  - الأمان الحمائي (أو الوقائي)

- وفي إطار هذا التعريف تندرج قضايا تحليل أسواق العمل – تحت وسيلة الفرص الاجتماعية ربما أو التركيبة المؤسسية حيث أن النمو الاقتصادي في النهاية مسألة تتعلق مباشرة برأس المال البشري والمهارات والتعليم ونظام الأجور والمساواة في الأجر بين الرجل والمرأة . .الخ .

- (راجع سن Sen, 1999 (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد)، التنمية حرية، للتوسع في الموضوع اذا تطلب الأمر)

- وجد التعريف العريض للتنمية قبولا دوليا عبرت عنه الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية التي أصدرتها عام 2000، التي تشتمل على:

  - القضاء على الفقر المدقع والجوع.
  - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
  - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
  - تخفيض معدل وفيات الأطفال.

- تحسين العناية الصحية للنساء في حالات الوضع.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.
- كفالة الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

- تتمحور كل هذه الأهداف حول الفقر ومن ثم فقد أصبح الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري للتنمية في الدول النامية، خصوصا تلك الدول الفقيرة.

- يتضح من الأدبيات المتخصصة أن الإقلال من الفقر يتأتى من خلال قنايتن هما:

- قناة النمو الاقتصادي بمعنى الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد: حيث يتوقع أنه كلما زاد دخل الفرد، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر.

- قناة توزيع الدخل بمعنى التحسن في حالة عدالة التوزيع: حيث يتوقع أنه كلما تحسنت حالة التوزيع، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر.

مخطط رقم (1)

- على أساس هذا الفهم تتأتى أهمية العلاقة بين تحليل سوق العمل، في إحداث التنمية بمفهومها الواسع والتي يمكن التعبير عنها على النمو التالي:

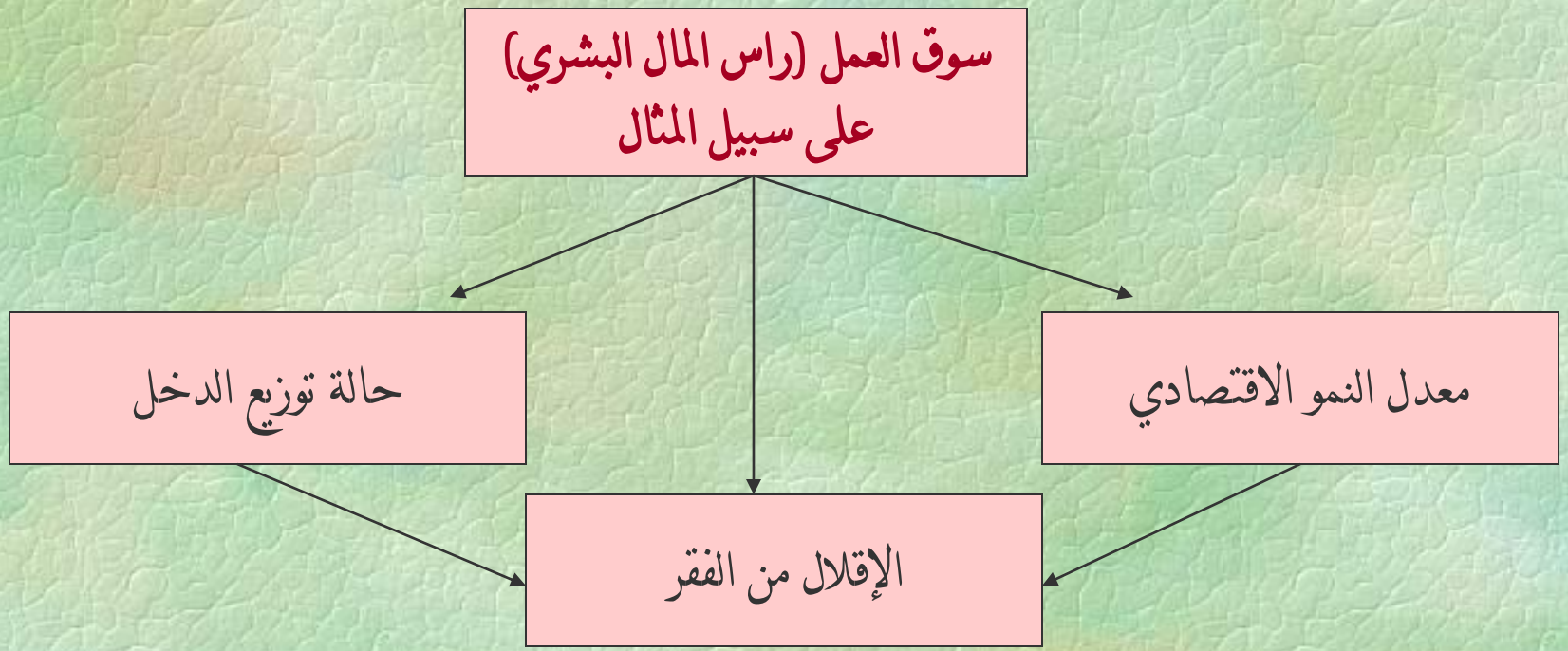

- يعني هذا الشكل أنه يمكن دراسة طبيعة العلاقة ما بين تحليل العمل والتنمية من خلال:

  - العلاقة المتوسطية بين مؤشرات سوق العمل ومعدل النمو الاقتصادي ومن ثم أثر النمو الاقتصادي على الفقر.
  - العلاقة التوسطية بين مؤشرات سوق العمل وحالة توزيع الدخل ومن ثم أثر توزيع الدخل على الفقر.